ذلك الخيار في البحث عن مستقبل أفضل !

كريم مروّة *

أحاول الكتابة عن اتفاق غزة – أريحا بلغة مختلفة عمّا تعوّدنا أن نقوله في وصف مثل هذه الأحداث. فأنا لن أنعت الاتفاقَ بالخياني، ولن أنعت صانعيه بالخَوَنة، ولن أعلن الحداد على القضية، ولن أدعو إلى القتال بالسلاح لإسقاط الاتفاق وإسقاط صانعيه.

سأقول كلاماً آخر. وسأبدأ هذا الكلام الآخر، أولاً، بالقول إنّ ما وقع، برغم خطورته، قد وقع، وأصبح قراراً للتطبيق. ذلك أنّ الذين صنعوه ووافقوا عليه وتعهّدوا بوضعه موضعَ التطبيق، يملكون القدرة على فعل ذلك. ثمّ إنّي أشير، ثانياً، إلى أنّ الواقع العربي، بكلّ مكوّناته – ولا سيّما السياسية والفكرية، فضلاً عن الاقتصادية والاجتماعية والعسكرية، وما يتّصلُ منها بالسلطات، وما يتّصلُ بالمعارضات، وما يتّصلُ بالمجتمع – ... هذا الواقع العربي مؤهّلٌ بامتياز، ومنذ زمن غير قصير، لتمرير هذا النوع من الاتفاقات، ومن دون معارضة حقيقية فاعلة. بل هو واقع لا تتوفّر فيه إمكانياتٌ لتقديم بدائل نقيضة قادرة على إثبات وجودها، لمثل هذه الاتفاقات. وستؤدي – بهذا الشكل أوذاك – إلى إنتاج بعضها الآخر، في وقت قريب رغم أنوفنا جميعاً.

غير أنّ هذه البداية في الكلام المختلف هذا ليست سوى البداية. إنّها مجرّد إقرار بواقع من دون حياء، وبصورة مباشرة، وبشكل فظّ لا يعجب، ولا يرضي، ولا يدخل السرور إلى القلوب. وهي في الوقت ذاته، إشارةٌ إلى التصميم على النضال ضدَّ هذا الواقع من أجل تغييره، على المدى الطويل. وإذا كانت هذه البداية ضروريةً، فإنّ ما بعدها هو، بالنسبة لي، أشدُّ ضرورةً، وله أهميّة أكبر، في المدى المنظور وفي المدى الأبعد، بشكل خاص. ذلك أنّ تغيير الواقع إنّما يبدأ بالإقرار بوجود هذا الواقع، ثمّ بتحليله، من أجل معرفته معرفة دقيقة وواضحة من دون التباس، ومن دون خطأ، ومن دون أفكار مسبّقة مجهّلةٍ به، مغيّبة للتفاصيل الكبيرة والصغيرة فيه، مسقَطَةٍ إسقاطاً تعسّفياً عليه.

هنا يبدأ النصف الثاني من الكلام المختلف. وهو كلامٌ يُفترض به أن يؤسس لفعلٍ يبدأ اليوم في صيغة معينة، ويتحوّل – مع الوقت ومع تبدّل الظروف التي لا تتبدل من تلقاء ذاتها، بل لا بدّ من التدخّل الإنساني لتوفير شروط تبديلها – إلى صيغ أخرى لا نمتلك القدرة على تحديدها قبل أن يحين زمانها وقبل أن تنضج ظروفُ تكونها.

ويبدأ هذا الفعل، قبل كل شيء، بتحديد المسألة الأساس، التي نحن بصدد بحثها. وهذه المسألة لا تنحصر في اتفاق غزة – أريحا، بل تتعداه إلى كلّ الاتفاقات التي جرى توقيعها، أو الإقرار بها، قبل ذلك بزمن بعيد: من القرار ٢٤٢، إلى مشروع روجرز، إلى النقاط العشر الفلسطينية، إلى اتفاق كمب ديفيد، وصولاً إلى مؤتمر مدريد، الذي كان انعقادُه، بالذات، نوعاً من الاقرار بمبدأ الصلح مع إسرائيل على أساس الأرض مقابل السلام.

على أنّ البحث في هذه المسألة العمومية الشاملة إنّما يتطلّب البحثَ في اتفاق غزة – أريحا قبل سواه البحث في شروط توقيعه، وفي بنوده، وفي دلالاته القريبة والبعيدة المدى. وأهمية البحث في هذا الاتفاق – قبل البحث في الاتفاقات التي عُقدت، والتي لم تُعقد بعد، والتي ستُعقد في وقت لاحق – هو أنّ موقّعي هذا الاتفاق قد خرجوا على مبدإ التضامن أو التنسيق العربي، كأدنى شكل للعلاقة العربية / العربية، في فترة الضعف والوهن وتفاقم الأزمات على صعيد كل بلد وعلى الصعيد العربي العام، ووسط اشتداد الهجوم الخارجي والضغوط المختلفة التي توجّه للبلدان العربية دون أن تملك هذه الأخيرة القدرةَ على مواجهتها مجتمعةً... فكيف بها مفقودةً، مختلفةً الواحدة منها مع الأخرى، متناقضةً، متصارعةً، بأشكالٍ شتّى؟

لن أدخل، هنا، في تفاصيل الاتفاق، ولا في تفنيد بنوده. فتلك مهمة دقيقة، ولها مجال آخر. ولكنني أسارع إلى تحديد عنصرين أساسيين من عناصر الخلل والخطر في هذا الاتفاق، لا على الفلسطينيين(قضيةً وشعباً) فحسب، بل على العرب جميعاً بوصفهم قضيةً مرتبطةً بالهوية القومية وشعوباً وبلداناً في آن.

العنصر الأول، هو ما يتمثّل في الدخول في مفاوضات سرية بمعزل عن الأطراف العربية، وضدّها، والخروجِ على

* كاتب ومفكّر ومناضل، وعضو المكتب السياسي للحزب الشيوعي اللبناني

المفاوضات العلنية، التي كان التنسيق بين الأطراف العربية فيها، على ضعفه، يشكّل ضمانةً، ولو بالحدود الدنيا، لتأمين أفضل الشروط الممكنة التي تصون الحقوق – آنياً، وعلى المدى البعيد – والتقليل، قدرَ الإمكان، من الخسائر الواقعة حتماً، ولمواجهة الضغوط الإسرائيلية والأميركية المتزايدة مجتمعين لا منفردين. ويشير الاتفاق المذكور، وشكلُ التفاوض حوله، وبنودُه العلنيّة والسرية، وشكلُ إعلانه، وشكلُ توقيعه، وآليةُ تطبيقه، وكلُّ ما جرى ويجري من حوله بعد مهرجان التوقيع، إلى أنّ المفاوض الفلسطيني قد قرّر – بوعي، وباسم منظمة التحرير الفلسطينية، المفترض أنّها الهيئة الرسمية القيادية للشعب الفلسطيني – أن يخرج من الخيار العربي في التفاوض، إلى الخيار الإسرائيلي، وأن يدخل في الاتفاق من هذا الباب الإسرائيلي، لا من الباب العربي. ويكمن خلفَ هذا الخيار شعارٌ قديم، يرى البعضُ مبرّراً له، ومبرّراً لتطبيقه، الآن، تحديداً، وهو شعار: «القرار الوطني الفلسطيني المستقل»، الذي فرض طرحَه – كما يدّعي أصحابُه – تضييعُ العرب لفلسطين حين أمسكوا بها، وتفتيتُهم للشعب الفلسطيني، وتنكيلُهم به، منذ بدء النكبة عام ١٩٤٨ وحتّى هذه اللحظة. وينسى أصحابُ هذا الشعار، أو يتناسوْن، أنّ التضحيات والعسف لم تقتصر على الشعب الفلسطيني، بل طالت كلّ الشعوب العربية – ولا سيّما المشرقية منها، إضافةً إلى شعب مصر – باسم القضية الفلسطينية، أكثر مما طالتها باسم القضية الوطنية الخاصة بكلّ بلد من هذه البلدان على حِدَة.

وواضحٌ قصورُ هذا الرأي – رغم قوة الحجة الشكلية فيه – والنفسُ القصير، وروحُ الانتقام على طريقة شمشون: عليّ وعلى أعدائي يا رب! ولكنْ من هم هؤلاء الأعداء!؟ ذلك أنّ الدخول الى الاتفاق من الباب الإسرائيلي هو عنوانٌ لليأس، والقفز في المجهول، والذهاب بعيداً في المتاهات، وتضييع للهوية باسم الدفاع عن نقائها. وضدّ من؟ ضدّ الأشقاء الظالمين!! فهل يصحّ أن يُفهم شعارُ القرار الوطني المستقل على هذا النحو؟ إنّ القرار الوطني المستقلّ، في مثل هذه الظروف والحالات، يحتاج من أصحابه أن يكونوا في أقصى درجات الوعي، حتّى لا يؤدّي فهمُه وتطبيقه، بالشعب وبالقضية، إلى الانتحار. إنّ من حقّ أي شعب أن يكون له قراره المستقل. ولكنّ شكل الاستقلال ومضمونه، وتوقيته وتحديد شروطه، في الزمان والمكان، وفي الظروف الملموسة، أمورٌ شديدة الأهمية، ومن دونها يَفقد الشعارُ الصحيح صحتَه ومبرّرَ وجوده وينتقل إلى النقيض تماماً.

العنصر الثاني، يتمثّل في التحالف الذي دعا إليه الاتفاق: وهو تحالف بين قويّ قادر هو إسرائيل، وضعيف عاجز لا يملك غيرَ الاستسلام، هو الممثل الرسمي والشرعي للشعب الفلسطيني، الموقِّع على الاتفاق باسمه، من دون استشارته. إنّه التحالف الذي يفترض الاتفاقُ أن يناقش طرفاه مع البلدان المجاورة (صارت البلدانُ العربية، بموجب هذا الاتفاق، بلداناً مجاورة للتحالف الإسرائيلي/ الفلسطيني!) الشؤونَ السياسيةَ والاقتصادية والاجتماعية والثقافية، وما يتصل بالفلسطينيين في الشتات العربي (أي في هذه البلدان التي تسمّى بلداناً شرق أوسطية مجاورة!). وبهذا المعنى يصبح الفلسطينيون، في موقعهم الجديد – أي في إطار الحكم الذاتي الذي هو أضعف ممّا نصّ عليه اتفاقُ كمب ديفيد، وهو حكم ذاتي مايزال قيدَ البحث، وتقع القدسُ، وما تبقّى من الضفة الغربية، خارجه –... جزءاً من الضغط الإسرائيلي والضغط الأميركي على المفاوض السوري واللبناني والأردني، من أجل توقيع اتفاقات لا تتجاوز سقفَ اتفاق غزة – أريحا ولا تسيء إليه. ويراد من وراء هذا الضغط، أيضاً، أمور أخرى لها علاقة مباشرة بالتطبيع الكامل، في شتّى المجالات، بين البلدان العربية كلّها وإسرائيل.

هذان العنصران من عناصر الخلل والخطر في اتفاق غزة –أريحا كافيان لوضع المفاوض اللبناني والمفاوض السوري، على وجه التحديد – وهما اللّذان يطالبان بتحرير أراضيهما من الاحتلال، ويريدان لجمهور الفلسطينيين الكثيف في بلديهما أن يظلّ فلسطينياً، وأن يعود، ذات يوم، الى فلسطين، وألا يجري توطينه – وكافيان لوضع المفاوض الأردني الخائف من المستقْبل (لأسباب عدة، أولها وجود أكثر من مليون فلسطيني على أرضه) ... أقول: إنّ هذين العنصرين كافيان لوضع هؤلاء المفاوضين الثلاثة في موقع المعترض على الاتفاق، وعلى شكل التفاوض حوله، وعلى شكل توقيعه، وعلى بنوده، وعلى دلالاته ومضامينه، ومراميه، وأخطاره كلّها. وحين أقول «المفاوضين» فأنا لا أعني الوفودَ الحكومية وحدها؛ بل أعني، بالدرجة الأولى، الشعبَ وقواه الحيّة والبلاد كلَّها، أيْ أصحابَ القضية الحقيقيين.

فما العمل، والاتفاق قد وقع، والقوى التي ساهمت في صنعه تملك القدرةَ على الاستمرار في تطبيقه، بصيغته الراهنة، أو حتّى بصيغة أكثر تعسفاً، إذا ما قرّرتْ ذلك؛ ومن يا ترى سيردعها، يومذاك؟

* * *

ما العمل في مواجهة الحاضر والمستقبل؟

ثمة بعض الملاحظات التي أرى ضرورة تقديمها، قبل الانخراط في البحث عن جواب لهذا السؤال الكبير:

الملاحظة الأولى تطول القوى الفلسطينية الرافضة للاتفاق، داخل الأراضي الفلسطينية المحتلة، بشكل خاص، وخارجها. وجوهر هذه الملاحظة هو الدعوة لتجنّب الاقتتال، انطلاقاً من رفض الاتفاق. فالاقتتال سيكون هديّةً لإسرائيل، لأنّه سيزيد من تصميمها على تنفيذ ما تراه ملائماً – لمصالحها ولدورها المقبل في المنطقة – من بنود الاتفاق، وستجعل الموقّعين أكثرَ ارتباطاً بإسرائيل وبحلفاء إسرائيل في العالم، وما أكثرهم المطلوب، إذن، هو الاعتراض، والاستمرار في الاعتراض، بأشكال سياسية، والعمل، بوعي، لتقليل الخسائر إذا أمكن، ولوضع خطة طويلة المدى، تُحسّن من شروط المعارضة وشروط استعادة الحقوق. والمطلوب، كذلك، تجنّبُ تشكيل قيادة جديدة لمنظمة التحرير، لأنّ أعباء هذه المهمة ستكون باهظة، ولا تتوفّر شروطُ الوفاء بها عند هذا البديل المفترض؛ علماً بأنّ منظمة التحرير قد ألغتْ مبرّر وجودها، رغم أنّ القيّمين عليها سيحرصون على استمرار تمسّكهم بها، لأهداف قريبة وبعيدة في آن، ولن يجدوا ممانعة إسرائيلية، ما دامت المنظمة قد أُفرغت مما يخيف إسرائيل في ميثاقها المعروف، بعد تعديله المعلن.

الملاحظة الثانية، تطول القوى المؤيدة للاتفاق. وجوهر هذه الملاحظة هو الدعوة لوعي ما تمّ الاتفاق عليه، والعمل في ضوء ذلك على التقليل من شارات النصر، وعدم الركون للأوهام التي يعززها هذا التصفيقُ الحادّ المتواصل من قوى لا تضمر خيراً للشعب الفلسطيني ولا لأيّ شعب آخر – عربياً كان أم غير عربي – يناضل من أجل حقوقه القومية وتقدمه. على الفلسطينيين المؤيدين للاتفاق – وعلى رأسهم ياسر عرفات، وأركان منظمة التحرير – أن يدركوا أنّ الطريق الذي اختاروه طريقٌ وعر محفوفٌ بالمخاطر، من أوّله إلى آخره. وأخطر ما فيه هو أنّ الفلسطيني سيتحوّل إلى قوة قمع لأخيه الفلسطيني، باسم القانون، وباسم دولة لم يقرّ بها الاتفاقُ، وكيانٍ لم يتحدّد بعد، وأرضٍ لمّا تُسْتَعَدْ، وباسم إزالة احتلال مايزال قابعاً فوق الصدور والعقول والأحلام، وقُدْسٍ كرّر المسؤولون الإسرائيليون أنّها عاصمة موحّدة أبدية لإسرائيل. وعلى هؤلاء الأخوة الفلسطينيين أن يتذكروا، بشيء من الوفاء، أنّ تضحياتهم خلال أجيال طويلة – وكان على الرئيس عرفات، أسوةً برابين، أن يذكّر بها خلال توقيع الاتفاق – هي تضحيات أسهم بها كلُّ الأشقاء العرب. وعليهم أن يتذكروا أنّ مصير فلسطين، في النهاية، لا يقرّره الإسرائيليون ولا الأميركيون، بل أبناءُ فلسطين وأشقاؤهم العرب، أياً كان الزمن الذي نحن فيه، وأيّاً كانت شروطه، ومهما طال المدى. فالقضايا الحقيقية للشعوب لا تموت، إذا ما أمسك بها أصحابها، بشكلٍ صحيح، وإذا ما استمرّوا يناضلون دفاعاً عنها وانتصاراً لها.

الملاحظة الثالثة تطول الفلسطينيين جميعهم، والعربَ جميعاً في جميع بلدانهم. وجوهر هذه الملاحظة هو أنّ على الجميع أن ينخرطوا، بهدوء وبعمقٍ وبدون انفعال، في البحث عن الأسباب التي أدّت إلى وصولنا جميعاً إلى هذا الواقع. ذلك أنّ الاتفاق الذي تمّ توقيعه لا يحمل مفاجأة إلا في الانفراد في مناقشته وفي توقيعه بمعزلٍ عن الأشقّاء. فمؤتمر مدريد، عندما تمّ الاتفاق على الدخول فيه، كان يقضي بتوقيع اتفاقات في نهاية المفاوضات، على قاعدة الأرض مقابل السلام، واستناداً إلى واقعٍ أنّ ميزان القوى ليس في صالح العرب في الظروف الراهنة.

على أنّ مؤتمر مدريد لم يكن العنوانَ الوحيد للدلالة على أنّ الاتفاق مع إسرائيل كان سيتمّ. بل إنّ جملة من التطورات داخل البلدان العربية، وفي العلاقة المتردّية فيما بينها – وأخطر مراحل هذا التدهور تمثّل في غزو العراق للكويت، وفي حرب الخليج، التي أدّى إليها هذا الغزو، وفي سائر المسلسل الذي لم ينتهِ فصولاً – قد مهّدتْ لهذا الحلّ، الذي أكْثَرْنا جميعنا في توصيفه بأنّه حلّ أميركي لصالح الهيمنة الأميركية ولصالح إسرائيل. وهذا البحث في أسباب وصولنا إلى هذا الواقع يتطلّبُ المزيدَ من التعمّق، من خلال الغوص في تاريخنا: ومنه تاريخ نضالنا من أجل التحرّر، وتاريخ صراعنا مع إسرائيل بعد قيامها، وصراعنا مع وعد بلفور قبل قيامها، وصراعنا مع الفكرة الصهيونية من الأساس عندما أُطلقت في أواخر القرن الماضي. وهو بحثٌ لا بدّ أن يقترن بمراجعة نقديّة نكفّ فيها عن تحميل مسؤولية هزائمنا للآخرين، لنعود فنركّز على قسطنا نحن من المسؤولية. ما يتعلّق بفكرنا –على تعدّد منابعه ومصادره – وبسياساتنا وخططنا وبرامجنا وكلّ تجاربنا وسلوكنا، على مستوى السلطات المختلفة، وعلى مستوى المعارضات سواءً بسواء.

الملاحظة الرابعة تتعلّق بإقرارنا جميعاً بأنّنا دخلنا في حقبةٍ جديدة من تاريخنا العربي، مختلفة جذرياً، ومن كلّ

الوجوه، عن الحقبة السابقة، وعن سابقاتها. وهذه الحقبة التي ولدت في رحم الحقبة السابقة، وكوّنت رموزاً لها - لأنّها جزءٌ من متغيرات دولية كبرى، ومن مخاضٍ عالمي كبير تحتاج منّا إلى معرفتها بشكل دقيق وشامل وعميق، لكي نعرف كيف ندخلُ فيها، ونتعامل مع الوقائع الجديدة فيها، من أجل تغيير ما يتعلّق منها بمصائرنا، لا كفلسطينيين وحسب، بل كشعوب وبلدان عربية، بوجه عام كذلك.

الملاحظة الخامسة تتعلّق بالدعوة إلى مواجهة المشروع الأميركي-الإسرائيلي القاضي بخلق عالم شرق أوسطي، قائم على تفتيت الرابطة القومية العربية، وتفتيت كلّ قطر عربي على حدة. وتتم هذه المواجهة بالعمل على صياغة مشروع مستقبلي جديد للوطن العربي، وصياغة عناصره وآلياته، وتجميع القوى ذات المصلحة في تبنيه وتحقيقه، بنَفَسٍ طويل، وعلى أسس جديدة، ديموقراطية. وهي مهمة تستدعي إجراء دراسات علمية تتناول كلّ جوانب الحياة في بلداننا وفي المنطقة، وتتناول المشاريع التي ترتبط بالسلم العربي-الإسرائيلي بمستوياته كلّها من توقيع الاتفاقات إلى التطبيع في شتّى مجالات الحياة. وهي دراسات علينا أن نجيب فيها عن الأسئلة التي تطرحها الحياة بالنسبة لمستقبل البلدان العربية ولمستقبل المنطقة. كما أنّ علينا أن نناقش فيها آراء ظهرت في وقت سابق، وتعود اليوم للظهور بشكل أكثر وضوحاً، تنظّر لفكرة التخلّي عن الرابطة القومية من أجل الدخول في الحضارة الآتية إلينا من الغرب عبر إسرائيل، وعبر المشاريع المرتبطة بالمصالحة العربية التاريخية معها ومع الصهيونية، في شكلِ تقدم اقتصادي واجتماعي، تشارك فيه الدولُ الغربية ومؤسساتُها والتكنولوجيا والخبراتُ العالمية الموجودة في إسرائيل! وهذه الأفكار، والمشاريع التي تستند إليها، ليست جديدة بل هي قديمة جداً. وإذا كان بعضها قد برز في فترة النقاش والصراع حول قيام إسرائيل في الأربعينات، فإنّ أساسها يعود إلى فكرة هرتزل (مؤسس الحركة الصهيونية) التي تقول بأنّ دور الدولة اليهودية هو حماية الحضارة والدفاع عنها ضدّ البربرية... هكذا، بالنص. ولا أقصد من وراء هذا التذكير بما قاله هرتزل الإساءةَ إلى أحد، ممّن يتبنون الدعوة إلى سلم مديد مع إسرائيل وإلى تطبيع كامل للعلاقات معها وإلى الانخراط في مشاريع تنمية بالاتفاق معها ومع الغرب الصناعي المتقدم. وإنّما أريد، من وراء ذلك، القولَ بأنّ الدول الغنية في الغرب، الباحثة عن أسواق لمنتجاتها، وعن مدى حيوي لسيطرتها، غيرُ معنية بنقل الحضارة والتقدم الاقتصادي والاجتماعي والثقافي إلى البلدان الفقيرة المتخلّفة، إلا بالقدر الذي يتفق ذلك مع مصالحها. غير أنّنا بحاجة في بلداننا إلى نهضة حقيقية، تهدف إلى تحقيق التقدم والتحرّر، والحفاظ، في الوقت ذاته، على الهوية وعلى القيم الخاصة بشعوبنا وعلى الثقافة التي تغتني بالتراث وبإنجازات الشعوب الأخرى. وهي، جميعها، مقومات لتقدُّمٍ لا تذوب فيه شعوبٌ في ثقافات شعوب أخرى وفي قيمها وأنماط عيشها، أياً كان مستوى تقدمها.

وهذه أمور مطروحة للنقاش، في أيّ حال. وفي هذا الصدد، بالذات، أودّ أن أؤكد بأنّ عملية التطبيع لن تكون عمليّة سهلة. ولا أستند في قولي هذا إلى تجربة مصر وحدها، بل أستند كذلك إلى تاريخ طويل جداً من العداء الذي تظهره الشعوب التي تقلبها، رأساً على عقب، اتفاقاتٌ مجحفة قائمة على القهر، من نوع اتفاق غزة-أريحا، أو أيّ نوع من الاتفاقات الأخرى، ولو حملت معها الأرضَ كلَّها محررةً من الاحتلال! وصعوبة التطبيع، برغم كل الضغوط التي ستمارَس للتسريع في تحقيقه، من شأنها أن تسهم، مع الوقت، وإذا ما ترافقت بخطط سياسية صحيحة طويلة المدى، في تصحيح الخلل في الاتفاقات المعقودة، وفي إعادة الاعتبار للحقوق.

الملاحظة السادسة تتعلّق بالتطبيع الذي تسعى إسرائيل، ومن ورائها أميركا، إلى الإسراع بتحقيقه بعد توقيع الاتفاقات، من أجل أن تصبح إسرائيل جزءاً من المنطقة لا يتجزأ.

* * *

تلك هي الملاحظات الأولية التي يستدعي تقديمُها قراءةَ ما جرى وما يجري، ولاسيّما تلك البداية الخاطئة والخطيرة المتمثلة باتفاق «غزة-أريحا أولاً». وهي ملاحظات تتطلب المزيد من التعميق والنقاش والديمقراطية، وتتطلب المزيد من الهدوء والاتزان والنَفَس الطويل. كما تتطلّب العزوفَ عن لغة التخوين من جهة، ولغة الرفض العشوائية من جهة ثانية، وتتطلّب التعاملَ مع الوقائع لا مع الأوهام من جهة ثالثة، والبحث عن المستقبل بهدوء ووعي ومعرفة من جهة رابعة.

إنّ الحقبة التي ندخل فيها لهي خلاصةُ تاريخ عمره قرون. وهي، لذلك، مليئة بالتحديات. فهل سنكون في حجم هذه التحديات؟